تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر في **الأردن**

الفقر الريفي في الأردن

تصنف الأردن على أنها بلد يعاني من نقص مزمن في المياه. وتقل نسبة الأراضي الصالحة للزراعة فيه عن 5 بالمائة. وبالنسبة للمزارعين، فإن انعدام الأمطار أو ندرتها يعني الحد بصورة شديدة من إمكانيات الزراعة والإنتاج. ولا يعني هذا بالنسبة للمزارعين قدراً أقل من المنتجات للبيع فقط، وإنما أيضاً قدراً أقل منها للأكل. وهكذا يغدو الجوع وانعدام الأمن الغذائي خطرين دائمين.

يعيش 20 بالمائة من الأردنيين في المناطق الريفية حيث يتفشى الفقر فيها أكثر من تفشيه في المناطق الحضرية. ويصنف حوالي 19 بالمائة من سكان الريف على أنهم فقراء. وبسبب الطبيعة القاحلة للأراضي، لا يستطيع العديد من سكان الريف الفقراء زراعة ما يكفي من المحاصيل لسد رمقهم ورمق أسرهم. وبالنسبة للناس الذين يجدون وسائل أخرى لرفد دخولهم، فإن ما يكسبونه بالإجمال قليل للغاية. وتفاقم موجات الجفاف المتعاقبة الوضع. فعلى سبيل المثال وخلال موجة الجفاف التي ضربت البلاد عامي 2000/1999 تدهور إنتاج القمح من 70 000 طن إلى 9 000 طن وهي كمية تقل بشكل مأساوي عن طلب الأردن على القمح الذي يتراوح بحدود 650 000 طن سنوياً.

يعيش العديد من الفقراء الريفيين في الأردن في أوضاع صعبة للغاية:

- فوصولهم محدود لمصادر الدخل البديلة
- وفرصهم محدودة في تنويع مشاريعهم الزراعية بسبب انخفاض الهطولات المطرية وتدني جودة التربة وطبوغرافية الأراضي التي يزرعونها

IFAD

- افتقارهم للضمانات وعدم قدرتهم على الحصول على القروض المطلوبة للاستثمار في الأنشطة الزراعية التي يمكن أن تدر دخولاً أعلى
- عدم امتلاكهم للأراضي وإحجامهم عن القيام باستثمارات طويلة الأمد في أراضٍ يزرعونها كمزارعين مستأجرين

وتشمل أكثر المجموعات عرضة للمخاطر الأسر الكبيرة (حيث يتراوح عدد أفرادها بحدود ثمانية أشخاص) التي يرأسها أميون أو محدودي التعليم، أو النساء أو المرضى أو كبار السن، والأسر التي لا تمتلك الأراضي أو تمتلك قدراً محدوداً للغاية منها.

وتميل الأسر التي ترأسها النساء لأن تكون من بين أفقر الأسر. فأصولها الاقتصادية أقل من الأسر التي يرأسها الرجال. وعلى سبيل المثال، لا تمتلك إلا 44 بالمائة من الأسر التي ترأسها النساء أراضيها الزراعية الخاصة بها في حين تمتلك 30 بالمائة منها فقط حيوانات زراعية. وبالمقابل تمتلك 68 بالمائة من الأسر التي يرأسها الرجال أراضٍ خاصة بها، وتمتلك 36 بالمائة منها حيوانات زراعية. وبصورة مشابهة، لا تحصل إلا 21% من النساء اللواتي يرأسن أسرهن على قروض لأغراض التنمية الزراعية، و9% منهن فقط يحصلن على قروض للأنشطة المدرة للدخل مقارنة مع الرجال الذين يرأسون أسرهم حيث النسبة 43% و14% على التوالي.

ولا يتركز الفقر في إقليم أو أقاليم معينة من البلاد بل ينتشر في المراكز الحضرية ومجتمعات اللاجئين والمناطق الريفية. ويتركز أفقر الفقراء في المناطق قليلة الأمطار حيث الزراعة محدودة للغاية والبيئة شديدة التدهور مما يؤدي إلى تآكل التربة بصورة واسعة وإلى التصحر.

وتكمن جذور الفقر الريفي في الأردن في الظروف الرئيسية التالية:

- **الافتقار إلى الأراضي**. فالمعدمون الذين يفتقرون إلى الأراضي يعتمدون عادة على العمالة المأجورة وغير الرسمية في المناطق الريفية كمشاركين في الغلال. وقد يكون وصولهم محدود للخدمات الحكومية بحيث يعتمدون على الأشخاص الذين يشغلونهم للحصول على مساعدات إضافية على شكل قروض صغيرة لسد النفقات الطبية إذا لم يكونوا من المستفيدين من شبكة الأمان الاجتماعية
- **المزارعون على نطاق صغير**. ما لم تمتلك أسرهم حيوانات زراعية أو في حال عدم وصولهم لدخل إضافي خارج المزرعة، فإن المزارعين على نطاق صغير مجبرون على الدخول في ترتيبات زراعية أقل ربحية، مثل استئجار الأراضي أو المشاركة في الغلال. وقد يضطرون للاستدانة من الوسطاء الذين يساعدونهم على تسويق منتجاتهم.
- **الأسر الكبيرة**. يبلغ عدد الأطفال في الأسرة الأردنية التقليدية ستة، ويصل عدد بعضها إلى تسعة أفراد أو أكثر. ويتراوح تركيب الأسرة التي قد تضم أطفالاً صغاراً أو والدين كبيرين في السن أو عاطلين من الشباب. وقد يؤدي انعدام الموارد الضرورية لتسديد نفقات الرعاية الصحية وأقساط المدارس إلى تدهور المستويات المعيشية لهذه الأسر إلى مرتبة الفقر المدقع
- **الحصول على الموارد**. توفر برامج التنمية المختلفة وصولاً إلى خدمات محسنة لأغراض التنمية الريفية الزراعية. إلا أن النساء الريفيات معزولات ولا يتمتع المزارعون الأميون الفقراء بوصول كافٍ للائتمان وغيره من الخدمات

علاوة على ذلك، يعيش 90% من سكان الأردن على 10% فقط من مساحة البلاد. ونتيجة للصراعات الطويلة في منطقة الشرق الأوسط فقد احتضنت الأردن موجات متعاقبة من اللاجئين والمشردين والعائدين، مما كان له أثر هام على معدل نمو السكان. فقد تضاعف عدد السكان خمس مرات منذ عام 1961 مما أدى إلى زيادة الضغوط على الموارد الطبيعية وإلى تفاوت الدخول ونمو الفقر. إلا أنه منذ عام 2000 بدأ معدل النمو السريع بالتباطؤ.

استئصال شأفة الفقر الريفي في الأردن

يتركز جدول أعمال الأردن الوطني على دعم النمو المستقر في البلاد، وضمن إطار السياسات الوطنية، توضح استراتيجية تخفيف وطأة الفقر في الأردن أولويات البلد الإنمائية، بما في ذلك تحسين التعليم والصحة وفرص العمالة. وتركز الاستراتيجية بوجه خاص على:

- توسيع وصول صندوق المساعدة الوطنية إلى الفقراء
- دعم خلق فرص العمل في القطاع الخاص
- دعم تنمية الأعمال في المجتمعات المستهدفة
- تحسين البنى الأساسية
- توسيع الخدمات الصحية والتغذوية
- الترويج للمساواة بين الجنسين

وتدعم الاستراتيجية الوطنية للتمويل الصغري استراتيجية التخفيف من وطأة الفقر من خلال جعل التمويل الصغري أكثر توفراً وفي متناول يد فقراء الأردن.

وتركز الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية على الترويج لتنمية زراعية مستدامة وعلى تحسين الأمن الغذائي في المرتفعات وفي بادية وغور الأردن من خلال:

- تحسين وصول الفقراء للتكنولوجيا والموارد
- ضمان الاستخدام الأمثل للموارد مثل المياه والتربة
- تحسين الوصول إلى الخدمات المالية ودعم التسويق

استراتيجية الصندوق في الأردن

المشروعات:7
إجمالي التكلفة: 189.3 مليون دولار أمريكي
إجمالي القروض: 71.4 مليون دولار أمريكي
تفيد المشروعات بصورة مباشرة: 69 132 أسرة

التزم الصندوق بما يعادل 71.4 مليون دولار أمريكي على شكل قروض للأردن منذ العام 1981 لأغراض دعم التنمية الزراعية والحد من الفقر الريفي.

وقد استخدمت هذه الأموال في ستة برامج ومشروعات للتنمية الزراعية بقيمة إجمالية قدرها 189.3 مليون دولار أمريكي. وأسهمت الحكومة الأردنية والمشاركون في المشروعات بما يعادل 63.2 مليون دولار أمريكي. وقام الصندوق بتصميم هذه البرامج والمشروعات بالتعاون مع الريفيين أنفسهم والحكومة الأردنية وشركاء آخرين. وهي تتطرق للفقر من خلال الترويج لإدارة مستدامة للموارد الزراعية وبخاصة صون التربة والمياه. وهنالك مشروع سابع قيد التصميم.

وقد ساعدت العمليات الأولى التي ساندها الصندوق في الأردن استراتيجيات الحكومة للتنمية الزراعية في المناطق البعلية وإيصال الائتمان للمزارعين على نطاق صغير وللنساء. وأما العمليات التالية فقد هدفت إلى تحسين الأمن الغذائي والمائي ومستويات دخل صغار المزارعين والنساء الريفيات والمعدمين. وتروج البرامج والمشروعات لاستخدام أفضل لموارد التربة والمياه وإدخال ممارسات إدارية أحسن مع التركيز بوجه خاص على صون البيئة. وتركز الأنشطة على:

- توفير المساندة التقنية والمالية لتطوير إجراءات صون التربة والمياه وتحسين الإنتاج الزراعي من خلال إشراك الناس
- الترويج لممارسات الإدارة المستدامة للمياه وتوفير الدعم للرصد البيئي
- الترويج للتمويل الصغري الريفي للأنشطة في المزرعة وخارجها
- تعزيز القدرة على إيصال خدمات المساندة التقنية والإرشاد في مناطق المشروعات
- تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على إشراك جميع أفرادها في عملية اتخاذ القرار وتنفيذ المشروعات
- تعزيز قدرة النساء على الانخراط في عمليات التخطيط المجتمعية التشاركية
- التطرق للاحتياجات والاهتمامات الخاصة بالنساء بما فيها محو الأمية والأنشطة المولدة للدخل خارج وداخل المزرعة والائتمان

يدعم الصندوق الحكومة الأردنية في جهودها الرامية إلى تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للسكان الريفيين الفقراء والحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية في البلاد. ومن خلال المساعدة بالمشروعات وحوار السياسات والشراكات، يسهم الصندوق في تنمية المراعي والمرتفعات البعلية.

وعلى المدى المتوسط، تركز المساعدة الإنمائية للصندوق في الأردن على:

- بناء المؤسسات التي توفر الدعم للريفيين الفقراء
- الحد من الفقر وتمكين السكان الريفيين الفقراء وبخاصة النساء منهم
- حماية البيئة من خلال صون الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه والمراعي

ويمثل تمكين الفقراء الريفيين من تحسين حياتهم بطريق يمكن لها أن تتسم بالاستدامة بعد فترة المشروعات جوهر عمل الصندوق.

وقد صمم الجيل الجديد من مشروعات الصندوق في الأردن لتمكين صغار المزارعين والحرفيين والنساء الريفيات وتزويدهم بصوت مسموع في القرارات التي تؤثر على مستقبلهم. وتتضمن المشروعات إجراءات لتوصيل المساعدة لأفقر الفقراء في المناطق الريفية. وهنالك تركيز محدد على دعم النساء والمهام التي يؤدينها تقليدياً مثل الصناعات الغذائية وزراعة الحدائق المنزلية والحرف اليدوية.

وتمثل حماية البيئة أولوية قصوى للصندوق، إذ أن الفقر والتدهور البيئي يسيران يداً بيد. وفي الأردن تنبثق المشاكل البيئية الحادة من الافتقار إلى التربة والمياه جيدة النوعية. ويجهد الصندوق ليوفر الحلول لهذه المشاكل للريفيين الفقراء. وستولي المشروعات المستقبلية للصندوق في الأردن أهمية أكبر لتحسين سبل استخدام المياه.

وفي ظل هذين البعدين البيئي والبشري فإن الأهداف الرئيسية لاستراتيجية الصندوق تتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها وتعزيز تمكين السكان ومشاركتهم.

العمليات الجارية

مشروع إدارة الموارد الزراعية – المرحلة الثانية

يعتبر النهج التشاركي القائم على المجتمع المحلي جوهر هذا المشروع الذي يبنى على تجربة المرحلة الأولى منه، وهو مشروع إدارة الموارد الزراعية في محافظتي الكرك والطفيلة الذي أغلق عام 2003. ويستفيد من المرحلة الثانية من هذا المشروع بصورة مباشرة حوالي 75 بالمائة من إجمالي السكان الريفيين في المرتفعات الجنوبية، وهي من أفقر مناطق الأردن، من خلال تحسين الأمن الغذائي والمائي ومستويات الدخل. يؤثر الفقر في هذه المنطقة على المزارعين والمعدمين أساساً وبخاصة النساء منهم. ومع أن 10 بالمائة فقط من المزارعين هم من النساء حيث لا تحظى إلا القلة منهن بأراضٍ زراعية فإن نسبتهن عالية بين المعدمين وغيرهم من المجموعات المحرومة في المنطقة التي يشملها المشروع.

وللترويج للتنمية المجتمعية والاستخدام الكفؤ لموارد التربة والمياه وتحسين إدارتها، يتبنى المشروع نهجاً تشاركياً قائماً على المجتمعات المحلية. وبالمشاركة مع المشروع، تطور المجتمعات المحلية وتنفذ برامجها للتنمية القروية، وتضع المعايير لتحديد الأسر الفقيرة والمحرومة. ويوفر المشروع المساعدة التقنية والمالية لإجراءات صون التربة والمياه وتحسين الإنتاج الزراعي. كما أنه يروج لممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والمياه وللرصد البيئي من قبل المشاركين فيه. ويدعم المشروع التمويل الريفي الصغري للأنشطة الزراعية وغير الزراعية ويعمل على تعزيز قدرة المؤسسات المحلية.

إجمالي التكاليف: 42.0 مليون دولار أمريكي

التمويل الذي يوفره الصندوق:
قرض: 11.4 مليون دولار أمريكي
منحة: 200 000 دولار أمريكي

المدة: 2005–2013

المنطقة الجغرافية: محافظتا الكرك والطفيلة في المرتفعات الجنوبية

يستفيد من المشروع مباشرة: 300 22 أسرة ريفية فقيرة بما فيها المزارعون والمعدمون

مشروع تنمية الموارد الزراعية في اليرموك

يساعد هذا المشروع الذي بادر به الصندوق المزارعين على مكافحة تدهور الأراضي واستعادة خصوبة التربة، مما يمهد الطريق لاستخدام مستدام لموارد الأراضي والمياه. ويدعم المشروع حوالي 3 000 أسرة زراعية من خلال:

- توفير المساعدة التقنية والمالية للترويج لإجراءات صون التربة والمياه وتحسين الإنتاج الزراعي
- توفير وتمويل الائتمان للمشروعات في المزرعة وخارجها
- تعزيز قدرة المؤسسات الزراعية على توفير الدعم التقني المطلوب وخدمات الإرشاد

إضافة إلى ذلك، فهنالك برامج لتوليد الدخل قيد الإحداث لمساعدة حوالي 800 امرأة على تطوير مشروعات أعمال على نطاق صغير.

إجمالي التكلفة: 28.1 مليون دولار أمريكي

قرض الصندوق : 10.1 مليون دولار أمريكي

التمويل المشترك:
– صندوق الأوبك للتنمية الدولية (5.0 مليون دولار أمريكي)؛
– وصندوق أبو ظبي للتنمية الزراعية والاقتصادية (5.0 مليون دولار أمريكي)

المدة: 2000–2008

يستفيد من المشروع مباشرة: 590 11 أسرة

عمليات الصندوق المستكملة

البرنامج الوطني لإصلاح وتطوير المراعي – المرحلة الأولى

إجمالي التكلفة: 9.0 مليون دولار أمريكي

قرض الصندوق : 4.0 مليون دولار أمريكي

المدة: 2003–1998

يستفيد من البرنامج مباشرة: 242 12 أسرة

مشروع إدارة الموارد الزراعية في محافظتي الكرك والطفيلة

إجمالي التكلفة: 18.5 مليون دولار أمريكي

قرض الصندوق : 12.8 مليون دولار أمريكي

المدة: 2003–1996

يستفيد من المشروع مباشرة: 500 4 أسرة

مشروع تنويع مصادر الدخل

إجمالي التكلفة: 19.7 مليون دولار أمريكي

قرض الصندوق : 10.0 مليون دولار أمريكي

المدة: 2001–1994

المشاركون في التمويل: 8.0 مليون دولار أمريكي (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي)

يستفيد من المشروع مباشرة: 600 9 أسرة

مشروع تقديم الائتمان إلى صغار المزارعين

إجمالي التكلفة: 44.0 مليون دولار أمريكي

قرض الصندوق: 12.0 مليون دولار أمريكي

المشاركون في التمويل: 7 8 مليون دولار أمريكي (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي)

المدة: 1992–1983

يستفيد من المشروع مباشرة: 400 1 أسرة

مشروع التنمية التعاونية للزراعة البعلية

إجمالي التكلفة: 28.0 مليون دولار أمريكي

قرض الصندوق: 10.6 مليون دولار أمريكي

يستفيد من المشروع مباشرة: 500 7 أسرة

المدة: 1990–1981

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال مع:
السيد توفيق الزبري
مدير البرنامج القطري
IFAD
Via del Serafico, 107
Rome, Italy 00142
رقم الهاتف: 54592242 06 39+
رقم الفاكس: 54593242 06 39+
البريد الإلكتروني: t.elzabri@ifad.org

لمزيد من المعلومات عن الفقر الريفي في الأردن.
يرجى زيارة موقع الفقر الريفي في هذا العنوان
على شبكة الإنترنت:
http://www.ruralpovertyportal.org

بناء عالم متحرر من الفقر

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، وهو مكرَّس لمكافحة الفقر الريفي في أشد مناطق العالم حرماناً. ويقوم الصندوق، من خلال تقديم قروض ومنح بأسعار فائدة منخفضة، بوضع وتمويل برامج ومشروعات تمكن فقراء الريف من التغلب على الفقر بأنفسهم.

واستثمر الصندوق منذ بداية عملياته في عام 1978 ما مقداره 9.8 مليار دولار أمريكي في 751 برنامجاً ومشروعاً في جميع أنحاء العالم. وساعدت هذه العمليات ما يربو على 310 ملايين من صغار المزارعين والرعاة والصيادين والعمال المعدمين والحرفيين وأفراد مجتمعات السكان الأصليين على اتخاذ خطوات صوب بناء حياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم.

بيد أن ذلك لا يمثل سوى جزء واحد فقط من مجموع الاستثمارات في برامج الصندوق ومشروعاته. فعلى مدى السنوات التسع والعشرين الماضية، ساهمت الحكومات والمشاركون في المشروعات، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والشركاء الآخرون، بتمويل مشترك بلغ 16.4 مليار دولار أمريكي.

والصندوق إذ يعمل مع الشركاء، بمن فيهم فقراء الريف، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية والإنمائية، والقطاع الخاص، فإنه لا يتعامل مع الفقر من موقع الممول المقرض بل من موقع النصير الذي يحمل لواء الدفاع عن فقراء الريف. وتتمثل إحدى أولويات الصندوق في مساعدة فقراء الريف على تنمية منظماتهم وتعزيزها حتى يكون في وسعهم النهوض بمصالحهم وتنحية العقبات التي تحول دون أن يتمكن الكثيرون، خاصة النساء، من تهيئة حياة أفضل لأنفسهم. وذلك هو السبيل الذي من خلاله يستطيع فقراء الريف المشاركة بشكل أكمل في تقرير وتوجيه المسار الإنمائي الخاص بهم.

أكتوبر/تشرين الأول 2007

Via del Serafico, 107 - 00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 0654591 39+ - رقم الفاكس: 065043463 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org

IFAD
تمكين فقراء الريف
من التغلب على الفقر